

تدعو شركة المراعي مساهميها إلى حضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول) عن طريق وسائل التقنية الحديثة

يسر مجلس إدارة شركة المراعي دعوة المساهمين الكرام إلى حضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة (" الاجتماع الجمعية") المقترن عقده بمشيئة الله في تمام الساعة العاشرة مساء يوم الثلاثاء 11 رمضان 1443هـ الموافق 12 أبريل 2022م، عن طريق وسائل التقنية الحديثة باستخدام موقع خدمة تداولاتي (www.tadawulaty.com.sa) ، وذلك ضمن دعم الجهود والإجراءات الوقائية والاحترازية من قبل الجهات الصحية المختصة وذات العلاقة للتصدي لفيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وامتداداً للجهود المتواصلة التي تبذلها كافة الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في اتخاذ التدابير الوقائية الازمة لمنع انتشاره.

- التصويت على تقرير مراجع الحسابات للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021م.
- التصويت على القوائم المالية الموحدة للشركة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021م.
- التصويت على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021م.
- التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021م بواقع 1.00 ريال للسهم الواحد، وبإجمالي مبلغ قدره 1,000 مليون ريال (أي ما يعادل 10.0% من رأس المال، وعلى أساس 1,000 مليون سهم)، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم يوم إنعماد الجمعية والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز إيداع في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، وسيتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً.
- التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021م.
- التصويت على صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ وقدره 1,800,000 ريال بواقع 200,000 ريال لكل عضو عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021م.
- التصويت بالأعمال والعقود التي تمت بين الشركة والبنك الأهلي السعودي في العام 2021م، والذي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عمار بن عبدالواحد بن فالح الخضريري (عضو مستقل) مصلحة غير مباشرة فيه، علمًا بأن طبيعة التعامل عبارة عن عقد خدمات مالية بمبلغ 15 مليون ريال، وذلك بالشروط التجارية السائدة (مرفق).
- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة الدرع العربي للتأمين التعاوني في العام 2021م، والتي لرئيس مجلس الإدارة سمو الأمير نايف بن سلطان بن محمد بن سعود الكبير (عضو غير تنفيذي) مصلحة غير مباشرة فيه، علمًا بأن طبيعة التعامل عبارة عن عقد خدمات تأمين، بمبلغ 162 مليون ريال وذلك بالشروط التجارية السائدة (مرفق).
- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة والبنك السعودي البريطاني في العام 2021م، والذي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ سعد بن عبد المحسن الفضل (عضو مستقل) مصلحة غير مباشرة فيه، علمًا بأن طبيعة التعامل عبارة عن عقد خدمات بنكية بمبلغ 27 مليون ريال، وذلك بالشروط التجارية السائدة (مرفق).
- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة الاتصالات السعودية في العام 2021م، والذي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ (عضو غير تنفيذي) مصلحة غير مباشرة فيه، علمًا بأن طبيعة التعامل عبارة عن عقد خدمات اتصالات بمبلغ 25 مليون ريال، وذلك بالشروط التجارية السائدة (مرفق).
- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة بندة للتجزئة في العام 2021م، والتي لمجموعة صافولا مصلحة مباشرة فيها، كونها من كبار المساهمين في الشركة ولها ممثلين في مجلس إدارة الشركة هم الأستاذ سليمان بن عبدالقادر المهيديب (عضو غير تنفيذي) والأستاذ وليد بن خالد فطاني (عضو غير تنفيذي) والأستاذ بدر بن عبد الله العيسى (عضو تنفيذي) مصلحة غير مباشرة فيه، علمًا بأن طبيعة التعامل عبارة عن عقد مبيعات منتجات بمبلغ 731 مليون ريال، وذلك بالشروط التجارية السائدة (مرفق).
- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة والشركة المتحدة للسكر في العام 2021م، والتي لمجموعة صافولا مصلحة مباشرة فيها، كونها من كبار المساهمين في الشركة ولها ممثلين في مجلس إدارة الشركة هم الأستاذ سليمان

بن عبدالقادر المهيديب (عضو غير تنفيذي) والأستاذ وليد بن خالد فطاني (عضو غير تنفيذي) والأستاذ بدر بن عبدالله العيسى (عضو تنفيذي) مصلحة غير مباشرة فيه علماً بأن طبيعة التعامل عبارة عن عقد شراء سكر بمبلغ 58 مليون ريال، وذلك بالشروط التجارية السائدة (مرفق).

- 13- التصويت على اشتراك عضو مجلس الإدارة الأستاذ وليد بن خالد فطاني في عمل منافس لأعمال الشركة ، وذلك كونه عضواً في مجلس إدارة مجموعة الكبير التي تراول نشاطاً منافساً للشركة يتمثل في الدواجن (مرفق).
- 14- التصويت على شراء الشركة لعدد يصل إلى 10 مليون سهماً من أسهمها وتحصيصها لموظفي الشركة ضمن برنامج أسهم الموظفين، على أن يكون تمويل الشراء من موارد الشركة الذاتية، وتفويض مجلس الإدارة بإتمام عملية الشراء على مرحلة واحدة أو عدة مراحل خلال فترة أقصاها اثنى عشر شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادلة، وكذلك تفويض مجلس الإدارة بتحديد شروط هذا البرنامج بما فيها سعر التخصيص لكل سهم معروض على الموظفين إذا كان بمثابة. وستحتفظ الشركة بالأسماء المشترأة لمدة لا تزيد عن 10 سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادلة كحد أقصى لحين تحصيصها للموظفين المستحقين، وبعد انتهاء هذه المدة ستتبع الشركة الإجراءات والضوابط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح ذات العلاقة (مرفق).
- 15- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة او حتى نهاية دورة مجلس الإدارة ايها اسبق، وفقاً للشروط الواردة في الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تفيذا لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.

يحق لكل مساهم من المساهمين المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية العامة حضور اجتماع الجمعية وبحسب الأنظمة واللوائح، علماً بأن أحقيـة تسجيل الحضور لاجتماع الجمعية تنتهي وقت انعقـاد اجتماع الجمعية. كما ان أحـقـيـة التصويـت على بنـودـ الجـمـعـيـةـ لـلـحـاضـرـينـ تـنـتـهـيـ عـنـدـ اـنـتـهـاءـ لـجـنـةـ الفـرـزـ مـنـ فـرـزـ الـاـصـوـاتـ. ويكون اجتماع الجمعية العامة غير العادلة صحيحاً بحضور مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل.

كما يحق فقط للمساهمين المسجلين في خدمة تداولاتي (www.tadawulaty.com.sa) التصويت الإلكتروني على بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادلة والذي سيبدأ في تاريخ 10 أبريل 2022 م الساعة العاشرة صباحاً وينتهي عند إغلاق التصويت قبل موعد فرز الأصوات خلال إجراءات انعقـاد اجتماع الجمعية في تاريخ 12 أبريل 2022 م الساعة 11:00 مسـاءـاً عـلـمـاـ بـأنـ التـسـجـيلـ فـيـ خـدـمـةـ تـداـوالـاتـيـ وـالتـصـويـتـ مـتـاحـ مـجاـنـاـ لـجـمـيـعـ الـمسـاهـمـيـنـ. وفي حال وجود استفسار نأمل التواصل مع إدارة علاقات المساهمين:

الهاتف : 966 11 470 0005 + تدويلة : (7987) تدويلة: (7625)

الفاكس : +966 11 470 1555

البريد الإلكتروني: investor.relations@almarai.com

أو العنوان البريدي ص.ب 8524 الرياض .11492

والله الموفق...“

تقرير لجنة المراجعة

2022/03/01

سلامهم الله

المساهمين الأكارم

شركة المراجع - شركة مساهمة مدرجة

ص ب 8524 الرياض 11492، المملكة العربية السعودية

يندرج ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية للشركة التأكيد من وجود نظام رقابة داخلية ملائم وفعال، يتضمن سياسات وإجراءات وعمليات أعدت لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وعليه فقد وضع نظام للرقابة الداخلية يبدأ بالاطار العام للحكومة في الشركة والذي يحدد الأدوار والمسؤوليات الموكلة لمجلس الإدارة ولجان الشركة، وأيضاً لجان الإدارة الأخرى، بما يكفل توفر الرقابة المناسبة على مستوى الشركة.

تبذل جميع قطاعات الشركة وإداراتها جهوداً متكاملة لتحسين بيئة الرقابة من خلال المراجعة المستمرة للسياسات والإجراءات، ولمنع التجاوزات وتصحيح أي قصور في نظام الرقابة الداخلية.

تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، وتكون إدارة المراجعة الداخلية مسؤولة عن أعمالها أمام لجنة المراجعة، ويدخل ضمن نطاق أعمال إدارة المراجعة الداخلية تقييم كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك الالتزام بالسياسات والإجراءات. كما يتم رفع تقارير المراجعة التي تتضمن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وكذلك الإجراءات التصحيحية إلى كل من الإدارة التنفيذية العليا وللجنة المراجعة، وتقوم لجنة المراجعة بوضع خطة لأعمالها تأخذ في الاعتبار المخاطر الرئيسية التي تواجه الشركة.

وتقوم لجنة المراجعة بالإضافة إلى مراجعة أعمال إدارة المراجعة الداخلية، باستلام تقارير ربع سنوية عن آخر المستجدات من الإدارة التنفيذية العليا حول الموضوعات والمبادرات الرئيسة، كما تقوم لجنة المراجعة بمقابلة مراجع حسابات الشركة لمناقشة أي مسائل تنشأ من أعمالهم تتعلق بالحسابات أو الرقابة الداخلية، وتقوم لجنة المراجعة برفع تقارير ربع سنوية لمجلس الإدارة، وتقريراً سنوياً للجمعية العامة للمساهمين.

بناءً على ما قامت به لجنة المراجعة من أعمال خلال العام المالي المنتهي في 31/12/2021، وما قدمته لها كل من الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية، وبعد الإطلاع على تقارير وملحوظات مراجع حسابات الشركة، فإنه لم يتضح للجنة المراجعة وجود ضعف جوهري في أعمال الشركة للعام المالي المنتهي في 31/12/2021، وهذا يوفر قناعة مقبولة للجنة المراجعة عن كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، علمًا بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامتها تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

والله ولي التوفيق،

رئيس لجنة المراجعة

رائد بن علي العيف